

الخطة الإدارية لمتنزه العقبة البحري

زمن الخطة : 2014 – 2018



سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
الخطة الإدارية لمتنزه العقبة البحري



2014

زمن الخطة : 2014 – 2018

قام بإعداد هذه الخطة لصالح مشروع حماية البيئة الساحلية والتنوع الحيوي البحري في العقبة الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

فريق العمل: الدكتور نضال العوران (مدير المشروع) و عبدالله أبو عوالي (مدير متنزه العقبة البحري).
الفريق الاستشاري: السيد نشأت حميدان/ الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

مشروع حماية البيئة الساحلية والتنوع الحيوي البحري في العقبة

هو أحد المشاريع المنفذة من قبل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة للإئماء (UNDP) وممولة من قبل مرفق البيئة العالمي (GEF)، ويهدف هذا المشروع إلى تحديد ماهية وكيفية حماية التنوع الحيوي البحري من أجل تعزيز إدارة أكثر فاعلية للمناطق الساحلية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

حقوق الطبع والنشر © 2014

كافة الحقوق محفوظة لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة الإئمائي لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام لاسترجاع المعلومات، أو نقله بأية صورة أو بأية وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالنسخ الضوئي أو التسجيل على أشرطة أو خلاف ذلك، دون الحصول على إذن مسبق.

إن الآراء الواردة في هذه الوثيقة تمثل وجهة نظر فريق الدراسة والمستشارين المستقلين الذين تم تعيينهم، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإئمائي.

المحتويات

5	الملخص التنفيذي.....
6	مقدمة.....
8	الباب الأول: وصف الموقع.....
9	1.1-المعلومات البيئية اللاحوية.....
9	1.1.1- طبوغرافية الأرض.....
9	2.1.1- المناخ.....
10	3.1.1- الرياح والأمواج.....
10	4.1.1- درجة حرارة وملوحة المياه.....
10	5.1.1- حالات المد والجزر.....
10	6.1.1 التيارات.....
11	2.1 المعلومات البيئية البحرية.....
12	3.1-استخدامات الموقع.....
12	1.3.1-التنزه على الشاطئ، السباحة والسباحة بواسطة القصبه (السنوركل):.....
12	2.3.1- الغوص تحت الماء (السكوبا).....
13	3.3.1- صيد الأسماك.....
14	4.3.1- قوارب القاع الزجاجي والصغيرة.....
15	5.3.1- قوارب النزهة والترفيه.....
15	6.3.1- البحث العلمي.....
16	الباب الثاني: العوامل المؤثرة على الإدارة.....
16	1.2- الاستثمار السياحي على أرض الشاطئ وحجز مساحة من البحر.....
16	2.2- الموقع الأمني الحساس بين حدود الدول المجاورة.....
16	3.2- محدودية الصلاحيات الإدارية لإدارة المحمية.....
16	4.2- غياب خطة إدارة الزوار.....
17	5.2- زيادة الضغط على المتنزه البحري من قبل الأنشطة المختلفة مقارنةً مع بقية المنطقة الساحلية.....
17	6.2- عدم تفعيل دور لجنة المتنزه البحري بشكل فاعل.....
17	7.2- تبدل الرؤية لدور المتنزه من وقت لآخر.....
18	الباب الثالث: الأهداف والمخرجات.....
22	الباب الرابع : خطة العمل الخمسية (المقترحة).....
35	الملاحق.....
35	الملحق الأول.....

37 الملحق الثاني:

43 الملحق الثالث:

الملخص التنفيذي

هذه هي الخطة الثالثة لمتنزه العقبة البحري والتي تم إعدادها بالتشارك مع طيف واسع من أصحاب العلاقة من خلال جلسيتين تشاوريتين ضمن كل الجهات ذات العلاقة (المتأثرين أو المؤثرين). وقد تناولت الخطة بعد التعرض لما تم إنجازه في الخطتين السابقتين، وعرض ما هو متوفر من معلومات حيوية وفيزيائية عن الموقع، العوامل المؤثرة في إدارة المتنزه، والتي أثرت إيجاباً أو سلباً على عمله، وكان من أهمها الاستثمار السياحي في حدود المتنزه والموقع الأمني الحساس، والترتيبات الإدارية وعدم تفعيل دور اللجنة الإدارية للمتنزه بشكل مناسب.

وقد اعتمدت الخطة في اشتقاق أهداف إدارتها على تحليل نقاط القوة والضعف، ثم الفرص والمهددات، وجمعت بينها في مصفوفة طويلة اشتقت من خلالها مجموعة من الأهداف العملية بالإضافة إلى الهدف العام الذي نص على: " إدارة متنزه العقبة بطريقة تكاملية تعنى بحماية التنوع البحري المميز، وتوفير الاستخدام المستدام لجميع اصحاب العلاقة ومستخدمي الشاطئ بطريقة تشاركية تحد من نزاع المصالح وتعزيز نظام الإدارة المعرف للمتنزه).

أما الأهداف العملية فقد صيغت ضمن استراتيجيات ثلاث كالآتي:

الاستراتيجية الاستباقية (وفيها ستة أهداف عملية):

1. تأسيس لجنة توجيهية لإدارة المتنزه يرأسها مدير المتنزه، وتضم الشركاء جميعاً.
2. تقديم مقترح مشروع متكامل لتطوير إدارة المتنزه ووضعه على منظومة المحميات الطبيعية في الأردن.

3. تطوير خطة إدارة شاطئية متكاملة تثبت حدود الشواطئ العامة والمنتزه البحري وأماكن الاستخدام والاستثمار.
4. تطوير خطة إدارة الزوار والنشاطات السياحية في متنزه العقبة البحري.
5. تطوير خطة أعمال تجارية للمتنزه.
6. برنامج مراقبة بيئية مبني على احتياجات المتنزه البحري يستخدم لتوجيه الأنشطة الإدارية في المتنزه.

ثم الاستراتيجية العلاجية وفيها هدفين عمليين:

1. تفعيل النظام الإداري للمتنزه في ظل الاستقلالية الإدارية والمالية و ضمن إطار خطة إدارية متكاملة.
2. إدراج متنزه العقبة البحري على قائمة الشواطئ المعتمدة عالمياً (كمبادرة العلم الأزرق).

والاستراتيجية الدفاعية وفيها أربع أهداف عملية:

1. تفعيل النظام الخاص بالمتنزه ضمن التعاون التكاملي مع كافة الشركاء كل في تخصصه ومجاله.
2. مراجعة وتحديث خطة تقسيم المتنزه لتلبي أهداف الحماية وبالتوافق مع مصالح المستخدمين.
3. مراجعة خطة التوعية لتضم برامج أكثر تنوعاً ولتشمل شريحة أوسع من مستخدمي الشاطئ والمنتزه.

4. تطوير برامج اتصال وتواصل ممنهج مع كافة المعنيين بإدارة المتنزه البحري.

ثم قدمت الخطة خطة عمل تفصيلية بأنشطتها ومخرجاتها على مدى السنوات الخمس القادمة.

مقدمة

هذه هي الخطة الثالثة لمتنزه العقبة البحري والتي أعدت بعد الانتهاء من الخطة الانتقالية الأولى عام 2000، والخطة الثانية عام 2002. هدفت الخطة الأولى آنذاك إلى المحافظة على البيئة البحرية الشاطئية لساحل خليج العقبة الجنوبي، مع السماح ببعض الاستخدامات المستدامة ووضع الإطار القانوني اللازم لذلك، ورمت في الوقت ذاته إلى تمكين سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من القيام بالإدارة اليومية الفعالة للمتنزه على مدى سنتين، وبالتالي تنفيذ مهام المتنزه بكفاءة آخذةً بالاعتبار المحافظة على المصادر، والاستخدام المستدام، و تنمية الوعي والتعليم البيئي وإجراء البحوث العلمية. وكانت أهدافها العملية تتمحور حول:

1. إنشاء ثلاث محميات مرجانية لحماية الشاطئ والمصادر البحرية لخليج العقبة والمحافظة على التنوع الحيوي والعمليات البيئية.
2. تطوير صناعة سياحية حديثة بما يتلاءم مع الغاية الكلية لإدارة المصادر والمحافظة عليها، بحيث يتم تحقيقه من خلال التقسيم الواضح لمناطق المتنزه حسب الأنشطة وكذلك التنفيذ القانوني لذلك، والاستعمال المستدام للمصادر.

3. إيجاد دعم شعبي واسع من خلال تحفيز كافة أطراف المجتمع للمشاركة النشيطة في عمليات التخطيط والتنفيذ وإدارة المتنزه البحري.
4. دعم وتحفيز وتنسيق الأبحاث المختلفة داخل حدود المتنزه البحري ومراقبة الآثار البيئية للنشاطات الإنسانية المختلفة.
5. بناء القدرات المؤسسية والبشرية لإدارة المتنزه البحري.
6. ضمان الاستدامة المالية لتشغيل المتنزه.

لقد تم تحديد مواقع المحميات المرجانية الثلاثة منذ إعداد الخطة الأولى عام 2000 لكن هناك حاجة للتركيز على الإجراءات الخاصة بإدارتها، خصوصا أنه قد تم إنشاء مشروع استثماري ضخم على شاطئ المحمية الثالثة مما سيؤدي قريبا إلى التأثير على استدامتها. كما تم بناء القدرات المؤسسية والبشرية لإدارة المتنزه إلا ان برامج بناء القدرات هذه تم دمجها ضمن البرنامج العام لبناء الكفاءات المؤسسية لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مما لم يعكس الحاجة الحقيقية لموظفي المتنزه، لكنه ساهم في رفع كفاءاتهم الوظيفية الأساسية، على أن هناك بعض الموظفين ممن استفاد وشارك في برامج تدريبية متخصصة من خلال الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.



كان من الصعب جدا على إدارة المتنزه البحري تحقيق الاستدامة المالية المطلوبة، لأنه منوط بالاستقلال المالي والإداري، وهو غير ممكن بسبب ارتباط المتنزه بالأنظمة والتشريعات الحكومية وبسبب صعوبة تحصيل إيرادات توازي النفقات أو تزيد عنها.

الإطار القانوني

لقد تم إعلان الحدود الجغرافية لمتنزه العقبة البحري بقرار مجلس إدارة سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (سلطة إقليم العقبة سابقاً) رقم 5 بتاريخ 1997/7/29. وتستند خطة الإدارة هذه إلى صلاحيات التنظيم الممنوحة لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بموجب قانونها رقم 32 لعام 2000 وإلى نظام المتنزه البحري رقم 22 لسنة 2001 .



الباب الأول: وصف الموقع

يبلغ طول الساحل الأردني على خليج العقبة 27 كم تقريبا ويقع على خط عرض 29 ° 33 إلى الشمال و 00 ° 35 إلى الشرق وعموديا على أعلى قمة في شمال خليج العقبة من البحر الأحمر. ويبلغ طول خليج العقبة 180 كم تقريبا ويبلغ عرضه بالمتوسط 20 كم ويقع إلى الشرق من الصدع الإفريقي الممتد من جبال زاغروس-طوروس في تركيا في الشمال إلى كينيا وتنزانيا في الجنوب. ويتميز خليج العقبة بعمقه الكبير بالنسبة لعرضه ويبلغ متوسط عمقه 800 متر ويصل إلى 1800 متر كأقصى عمق. والخليج مفصول عن الجسم الأساسي للبحر الأحمر بعقبة مضيق تيران (Tiran) بعمق 250-300 متر وهذا يعطي فترة إقامة لمدة سنة واحدة للمياه الأقل عمقا في خليج العقبة على النقيض من المياه العميقة ذات فترة الإقامة لثلاث سنوات. إن الإقامة الطويلة للمياه، مع تدني هطول الأمطار، وغياب الأنهار ووجود معدل تبخر عالي أعطت نسبة ملوحة مرتفعة للمياه تراوحت من 40.44 و 40.75 وحدة ملوحة كما أن خليج العقبة هو أحد امتداديين شماليين للبحر الأحمر محاط بالأردن، وفلسطين، ومصر، والسعودية.

لم يتأثر ساحل العقبة حتى الستينات من القرن الماضي نسبيا بالتطورات المختلفة، ولكن فيما بعد شهد تطور أنشطة صناعية رئيسية وأنشطة شحن،

وكذلك توسع سريع للأنشطة السياحية. وحيث أن هذا هو المنفذ البحري الوحيد للأردن، أصبح للعقبة أهمية استراتيجية كبيرة ترتب عليها الحاجة لوجود توازن ما بين قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة والمحافظة على البيئة في منطقة جغرافية محدودة جدا تتميز بعدم وجود مساحات شاطئية كافية، كما أن المساحة المتاحة للنشاط الإنساني محصورة بالجبال التي تحيط بالخليج والممتدة بكل الاتجاهات إلى شاطئ البحر وفي عدة مناطق.

مدينة العقبة

إن اسم مدينة العقبة يعكس موقعها الاستراتيجي والذي يربط بين قارة إفريقيا و آسيا. وقد جاءت كلمة العقبة من الكلمة العربية عقبة أو عائق. بنيت مدينة العقبة الحديثة على بقايا مدينة ايلا (Ayla) القديمة والتي ترجع إلى 325 بعد الميلاد على الأقل. أظهر عدد سكان العقبة معدل نمو سكاني كبير فمن 10,000 نسمة تقريبا عام 1960 إلى أكثر من 65,000 نسمة تقريبا عام 1996 و75,000 نسمة تقريبا عام 2000. و 110 آلاف نسمة تقريبا عام 2013 (دائرة الإحصاءات العامة / التقرير السنوي 2013).

منتزه العقبة البحري

يقع منتزه العقبة البحري على طول الشاطئ الجنوبي في الجزء الأردني لخليج العقبة، ويبلغ طوله 7 كم تقريبا ويمتد من الحدود الجنوبية لميناء

درجة مئوية في تموز ويمكن ان تصل الى حوالي 50 درجة مئوية في بعض اوقات الصيف. الرطوبة تتراوح بين 30-55%. المناخ بشكل عام جاف حيث يبلغ معدل الأمطار السنوي على فترة عشر سنوات حوالي 30 ملم.

شكل 1. موقع متنزه العقبة البحري.



الركاب شمالا إلى الحدود الجنوبية لنادي ضباط الأمن العام جنوبا ومن 50 مترا من أعلى نقطة لمد البحر شرقا إلى مسافة 350 مترا من أعلى نقطة لمد البحر غربا أو خط عمق 70 مترا أيهما أكبر. ويتطابق موقع المتنزه البحري مع المنطقة السياحية الجنوبية التي ستضم أنشطة سياحية كثيفة حسب المخططات الموضوعية من قبل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. وعلاوة على ذلك، فإن المتنزه البحري يقع بين نشاطات الموانئ المكثفة في الشمال وفي المنطقة الصناعية في الجنوب (شكل 1).

1.1-المعلومات البيئية اللاحيوية

1.1.1- طبوغرافية الأرض

إن محافظة العقبة هي اكثر محافظة أردنية ممتدة للجنوب باتجاه الحدود السعودية. فهي تمتد من راس النقب في الشمال (تقريبا 1500 متر فوق سطح البحر) إلى شاطئ البحر الأحمر عند القمة الشمالية لخليج العقبة. الجزء الأردني لخليج العقبة محاط بسهول ممتدة كبيرة في الشمال والتي هي بالأصل امتداد لوادي عربة الممتد على طول صدع الوادي. بالإضافة لذلك، فإن الخليج محاط بشكل كثيف بالجبال والوديان الممتدة في كل الاتجاهات إلى شاطئ البحر.

2.1.1- المناخ

معدل درجة حرارة الجو اليومية في العقبة تتراوح من 14 درجة مئوية في كانون الثاني إلى 32

3.1.1- الرياح والأمواج

الضحولة في شهر آب 29 درجة مئوية. ملوحة المياه تراوحت من 40.44 إلى 40.75 غم لكل لتر ماء. بالنسبة لمعدل التبخر بلغ 1 سم/يوم (محطة العلوم البحرية، 2013).

الرياح السائدة تكون شمالية في حوالي 85% من أوقات السنة وهناك رياح جنوبية تحدث في 9% من وقت السنة (Huling, 1989). معدل سرعة الرياح خلال سنة في أي اتجاه في العقبة بلغ 49.2 عقدة (كم/ساعة) (مؤسسة الموانئ، 1998).

5.1.1- حالات المد والجزر

المد في العقبة يكون عادة نصف يومي مع وجود بعض حالات من عدم الانتظام أحياناً. وعندما يكون موج البحر من الجنوب أو الغرب فمن الممكن أن يزيد مستوى ارتفاع سطح البحر عن المتر.

4.1.1- درجة حرارة وملوحة المياه

تراوحت حرارة المياه السنوية حتى عمق 200 متر من 21.07 درجة مئوية إلى 27.9 درجة مئوية بينما بلغت درجة الحرارة في مياه شديدة

الجدول رقم 1: مستويات المد الفلكية الاعتيادية لمدينة العقبة (المصدر: مؤسسة الموانئ، 2012).

الأمتار	مستويات المد الفلكية الاعتيادية
1.5+	أعلى مد فلكي
1.1+	متوسط أعلى ارتفاع مائي
0.9+	متوسط أعلى جزر محاقلي
0.5+	متوسط أقل جزر محاقلي
0.3+	متوسط أقل ارتفاع مائي
0.0	أقل مد فلكي

6.1.1 التيارات

الدوامات الدائمة متراففة على طول محور الخليج، بحيث يعتمد قطر وتغير موقع مركز هذه الدوامات على تضاريس البحر وعمق التطبيق الحراري.

إن التيارات البحرية في خليج العقبة تتأثر بشكل رئيسي من قبل قوى خارجية، مثل اختلاف مستوى البحر، والرياح، وتضاريس الشاطئ وعمق التطبيق الحراري.

التيارات الساحلية على طول الساحل الأردني تمتاز بتباين زمني ومكاني، حيث تتحرك عموماً بشكل موازي للشاطئ. تتحرك المياه السطحية الساحلية (0-10متر) في الخليج باتجاه جنوب-غرب مع اتجاه الرياح وبمعدل حوالي 28سم/ثانية في موسم الصيف وحوالي 6سم/ثانية في المواسم

علاوة على ذلك، فإن اختلاف مستوى البحر والمد والجزر في شمال الخليج تظهر بشدة تأثير قوي في نمط التيارات البحرية. إن نظام تبادل المياه من خلال مضيق تيران محدود وممثل من خلال طبقتين شتاء وثلاث طبقات صيفاً. بشكل عام، دوران المياه في الخليج مكون من سلسلة من

يمتد من البحيرة الضحلة إلى الرصيف المنبسط، بينما تسمى حافة الحيد المنحدرة نحو البحر بقمة الحيد. إن واجهة الحيد تنحدر باتجاه البحر بينما تمتد واجهة الحيد الأمامية من وجه الحيد وتنحدر نحو البحر.

لقد تم حسب محطة العلوم البحرية تسجيل 180 نوع من المرجان الصلب و 110 صنف من المرجان الرخو، بالإضافة إلى 508 نوع من الأسماك في المياه الأردنية. وتعتبر الرخويات والجلد شوحيات والطحالب والقشريات والأسماك من الحيوانات البحرية المستوطنة في خليج العقبة (ملحق 1 يبين العدد الكلي لأجناس وأصناف الحيوانات البحرية في مياه خليج العقبة). ويوفر تركيب الحيد البحري بيئة مناسبة لأعداد كبيرة من الأسماك والأحياء القاعية. وقد تم أيضا رصد حيود مرجانية كثيفة لعمق بلغ 70 مترا، وعلى الرغم من أن خليج العقبة غير مشهور بالأسماك كبيرة الحجم إلا أنه يشهد زيارات متكررة لسماك القرش، والعقامة (البركودة) وسماك سليمان وأسماك الدلافين .

يوجد على طول شاطئ المتنزه البحري نوعين رئيسيين من مجتمعات الأعشاب البحرية في المياه الضحلة من عمق نصف متر إلى 40 متر تقريبا، وتؤمن هذه الأعشاب موطن للعديد من الأسماك والقنائد واللافقاريات. إن المنطقة الرملية تحت السطحية تحتوي على أصناف بكثافة تبلغ 5200

الأخرى. تمتاز التيارات البحرية في أعماق أكبر من 12 متر بانقلابات في اتجاهها موازية للشاطئ، والتي قد تكون ذات صلة لتأثير تضاريس القاع و/ أو تيارات الكثافة والناجمة عن الرياح والموجات المتقلبة. المعدل السنوي لسرعة التيارات البحرية الساحلية تحت عمق 12 متر حوالي 5 سم/ثانية (محطة العلوم البحرية).

2.1-المعلومات البيئية الحيوية

لا يزال هناك نقص في معرفة النظام البيئي البحري وخاصة فيما يتعلق بتصنيف المجموعات والمجتمعات القاعية في خليج العقبة، ولا زالت المراجع قليلة ومتفرقة حول الأحياء النباتية والحيوانية البحرية في المنطقة، إلا أنه فيما يلي يمكن اعطاء وصف عام بما يتوفر من معلومات .

1.2.1-المجتمعات البحرية

تهيمن التجمعات المرجانية الواسعة، ممثلة في سلسلة من الشعب المرجانية على ساحل المتنزه البحري بطول 7 كيلومترات. إن توزيع الشعب المرجانية غير متواصل نظرا لوجود الحواجز التي تحول دون تواصلها، والتي هي في الأصل عبارة عن طبقات من نهر جاف شكلت مع الزمن وديانا ضيقة منحدرة الجنبات نحو البحر.

إن التركيب النموذجي للحيد المرجاني داخل المتنزه يتكون من الرصيف (الحيد) المنبسط (مرتفع مرجاني ضحل ينشأ في الغالب عند حدوث حركة مد وجزر منخفضة) والذي غالبا ما يكون منفصلا عن خط الشاطئ بواسطة بحيرة رملية ضحلة. ويمثل الحيد الخلفي جدارا أو حاجزا

الزوار والسداسيات، حيث تعتبر هذه المواقع المقصد الرئيسي للأردنيين والأجانب.

1.3.2- الغوص تحت الماء (السكوبا)

يوجد في العقبة حالياً 18 مركزاً للغوص التجاري والسياحي يمتلكها القطاع الخاص ويقع أغلبها على الشاطئ الجنوبي. يشترط لترخيص مراكز الغوص أن تكون مسجلة لدى إدارة المتنزه البحري ومسددة للرسوم السنوية. هناك خمس جهات أخرى لها نشاطات غوص لأغراض مختلفة مثل القصور الملكية، ومحطة العلوم البحرية، والقوة البحرية الملكية الأردنية، وشركة الكهرباء الأردنية، والجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية.

كانت معظم نشاطات الغوص في العقبة حتى وقت قريب جداً تتم انطلاقاً من الشاطئ من خلال مراكز الغوص التي تقوم بإيصال الغواصين بالباصات إلى كل موقع بواقع مرتين يومياً في العادة وباستعمال اسطوانات هواء سعة 12 لتر، إلا أنه وفي السنوات السبع الأخيرة أصبح الوصول لبعض مواقع الغوص من الشاطئ صعباً أو مستحيلاً نتيجة لاقامة بعض المشاريع السياحية التي قامت باغلاق المنطقة الشاطئية المقابلة لها، والتي يقع من ضمنها مدخل بعض مواقع الغوص، الأمر الذي دفع كثير من المراكز (6 مراكز) لممارسة الغوص باستخدام القوارب. يتوفر في العقبة حالياً أنواع أخرى من رياضات

كائن لكل 10 سم 2 على عمق 5 متر. وتشكل الديدان (النيماتودا)، ومجذافيات الأرجل، ويرقات النبلوس ومجموعة الأحياء الرئيسية والتي تشكل مانسبته 99% من الأحياء الموجودة في هذه المنطقة.

أما منطقة المد والجزر الرملية فتستضيف أيضاً مجتمعاً كثيفاً من اللافقاريات والتي تسيطر على منطقة الشاطئ على طول المتنزه البحري. تم تحديد 36 رتبة وبمتوسط كثافة تبلغ 800 كائن لكل متر مربع من الأحياء على طول الشاطئ الشمالي للخليج الأردني.

1.3.3- استخدامات الموقع

سيعرض هذا الجزء الاستخدامات الحالية للمتنزه البحري والضغوطات المختلفة الناجمة عن هذه الأنشطة على البيئة. هنالك ستة أنشطة ومجموعات مستخدمة مع اهتماماتهم مبينة كما يأتي:

1.3.3.1- التنزه على الشاطئ، السباحة والسباحة

بواسطة القصب (السوركل):

يكون التنزه على الشاطئ بشكل واسع ومكثف خلال اشهر الربيع، والصيف والخريف. ويكون الضغط الكبير في التنزه على المناطق الأربعة الرئيسية للمتنزه البحري: شاطئ نادي المرجان، منطقة اليمانية (المخيم الوطني سابقاً) ومركز

الغوص ولكن على مستوى ضيق جدا مثل ال
"Nitrox" و "Trimex".

يوجد في العقبة 20 موقعا للغوص يقع 19 منها
داخل حدود المتنزه البحري. فترات الذروة
للغوص هي خلال أشهر الربيع والخريف، ولا
يسمح بالغوص في العقبة الا من خلال مراكز
الغوص المسجلة.

لم يكن هناك توفر لمعلومات احصائية دقيقة عن
اعداد الغواصين في العقبة قبل العام 2006 حيث
بدأت إدارة المتنزه البحري منذ ذلك العام بمحاولة
توفير احصائية دقيقة لاعداد الغواصين من خلال
البيانات التي يتم الطلب من مراكز الغوص
ارسالها يوميا لإدارة المتنزه البحري. بناء على
هذه البيانات، تم تقدير اعداد الغواصين للعام
2006 ب 11760 غواص، ارتفع في العام 2010
الى 19630 غواص ليسجل أعلى رقم خلال
السنوات السابقة، ثم انخفض مجددا في العام
2013 إلى 7555 غواص.

3.3.1- صيد الأسماك

يمكن تقسيم أنشطة الصيد في العقبة البحري إلى
مجموعتين رئيسيتين: أولا الصيادين المحترفين،
حيث يعتمد هؤلاء على الصيد كمصدر دخل
أساسي لهم، و المجموعة الثانية هي الصيد
الترفيهي أو المنقطع، وغالبا ما يكونوا موظفين

لدى المؤسسات الحكومية المختلفة في العقبة،
ويحاولوا زيادة دخلهم من خلال الصيد.

يوجد في العقبة 300 صياد مرخص تقريبا، و
يمارس منهم المهنة بشكل دائم عدد بسيط يقدر
بحوالي 50 صيادا، اما البقية فتظهر في موسم
(التونة) وغيرها من المواسم وفيرة المصيد.
ويعتمد هؤلاء على الصيد بواسطة قوارب صغيرة
(تتشرط السلطة البحرية الاردنية طلائها باللون
البرتقالي) باستعمال الخيط والصنارة، الشباك،
والأقفاص المعدنية (السخاوي). وفي اغلب
الأحيان لا يستهدف هؤلاء الصيادين منطقة
المرجان إلا عند صيد الطعم من الشاطئ أو عند
صيد (السيجان) من خلال وضع الأقفاص في
المناطق الرملية بين المرجان. هناك حالياً جمعيتان
تعاونيتان للصيادين في العقبة ينضوي تحت
مظلتيهما كل الصيادين المرخصين في العقبة
(الانضمام لاحدى الجمعيات شرط رئيسي
للحصول على تصريح صيد).

بالنسبة للصيادين المتنزهين فيمارسون الصيد
بشكل أساسي داخل حدود المتنزه البحري
مستخدمين شباك الصيد المصنوعة من النايلون أو
الحرير، او الأقفاص المعدنية، (توضع لعدة أيام
في المرة الواحدة)، او الخيط، السنارة او الحربة.
بالإضافة لذلك، فان هذه الفئة من الصيادين تقوم
بوضع الشباك والأقفاص على الحيد المرجاني
دون تمييز، مما يسبب تدميره بالإضافة إلى التأثير
على المخزون السمكي. كما أن بعض هؤلاء

الصيادين يفقد خيوطه وشبائه فوق المرجان بالإضافة إلى فقدان الأقفاص أيضا والتي تستمر في صيد السمك وحجزه هناك حتى يموت جوعا، وتبقى هذه الشباك والأقفاص كذلك حتى تتقطع أو تتآكل. ومن المهم ذكره ان هذه الممارسات تتم بشكل غير قانوني وفي الأوقات التي لا يتواجد فيها مراقبي المتنزه البحري.

تم في العام 2006 وبالتعاون ما بين سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ووزارة الزراعة إعداد وإقرار تعليمات تنظيم صيد الاسماك في العقبة استنادا لقانون الزراعة، حيث تم من خلالها تنظيم عملية منح تصاريح صيد الأسماك وشروط منحها، وتحديد مواصفات شبك الصيد والأقفاص المعدنية وحجم فتحاتها، وتحديد أوقات الصيد وأماكنه... الخ. وتم في نفس العام ومن قبل مجلس الوزراء تحويل صلاحية تطبيق هذه التعليمات لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ومنذ ذلك التاريخ تتولى إدارة المتنزه البحري مسؤولية اصدار تصاريح صيد الاسماك ومراقبة مدى الالتزام بالتعليمات على الشاطئ الجنوبي وضمن حدود المتنزه البحري.

4.3.1- قوارب القاع الزجاجي والصغيرة

هناك حوالي 96 قارب ذات قاع زجاجي مرخص ويعمل في العقبة. جميعهم أعضاء بجمعية العقبة السياحية التعاونية. تنطلق وتصطف القوارب الزجاجية في نقطة تفتيش سلاح البحرية (مفرزة

الشاطئ الاوسط) وعلى اصحابها التوقيع لدى نقطة التفتيش في كل مرة تغادر فيها القوارب النقطة كل صباح، ثم تحتشد القوارب في عدة مناطق على طول الشاطئ مثل: الشاطئ العام الاوسط، وساحة الثورة العربية، وجنوب الساحة، وضمن حدود متنزه العقبة البحري عند شاطئ نادي المرجان، وشاطئ اليمانية (المخيم الوطني سابقا)، وشاطئ مركز زوار المتنزه، وشاطئ منطقة السداسيات. تقوم هذه القوارب بالتعامل مع كلا من السياح الأردنيين والأجانب في رحلة يومية تشمل مشاهدة مواقع الحيد المرجاني، ومواقع السباحة وسباحة السنوركل، او السير على طول الشاطئ واقامة حفلات شواء للزبائن في بعض المناطق او على ظهر القارب. لا بد للقوارب التي تستخدم شواطئ المتنزه البحري ان تكون مسجلة لدى ادارته وحاصلة على تصريح بذلك. ومن المشاكل التي تنتج عن هذه القوارب هي عادة ترك بقايا وجبات الشواء والوجبات الخفيفة خلفهم على الشاطئ، الامر الذي يؤدي لتلويثه، بالإضافة لذلك، فان بعض مشغلي القوارب الزجاجية يمارسون وزبائنهم الصيد غير المرخص على طول الحيد المرجاني مما يضيف ضغطا إضافيا على المخزون السمكي وينتج عنه تدهور للحيد المرجاني.

5.3.1- قوارب النزهة والترفيه

يوجد في العقبة حوضان تجاريان لرسو ومبيت اليخوت الترفيهية والزوارق المزودة بمحركات، وهما نادي اليخوت الملكي وحوض منتجع (تالا بي). يوجد في العقبة حوالي 400 زورق مرخص (تجاري وخاص) تستخدم للنزهة والترفيه والغوص وتتراوح اطوالها من 4 إلى 20 متراً. هناك أيضاً حوالي 244 دراجة مائية و 3 قوارب للرياضات البحرية. معظم مالكي هذه القوارب من غير سكان العقبة، وبالتالي فان قواربهم تبدو قليلة الاستعمال. يعمل بعض أصحاب هذه القوارب على تنظيم رحلات إلى طابا وجزيرة فرعون على الشاطئ المصري المقابل على متن بعض القوارب المخصصة لذلك والمرخصة لهذه الغاية.

يتطلب من جميع القوارب التي تدخل إلى المتنزه البحري او التي ترسو داخل حدوده (في حوض تالا بي) أن تكون مسجلة لدى إدارة المتنزه. من المشاكل التي تنتج عن هذا النوع من القوارب بعض الممارسات والمخالفات الضارة بالبيئة البحرية مثل: القاء النفايات في البحر، وممارسة الصيد ضمن مناطق الحيد المرجاني، بالإضافة إلى حوادث الارتطام بالشعاب المرجانية.

6.3.1- البحث العلمي

محطة العلوم البحرية هي الهيئة البحثية الوحيدة التي تقوم باجراء بحوث علمية على طول الساحل

الأردني بشكل عام وداخل حدود المتنزه البحري بشكل خاص. هناك شاطئ من الحيد المرجاني الهش بطول 500 متر تقريبا يقع ضمن حدود محطة العلوم البحرية والدخول اليه غير متاح للعامة حيث أنه مسيج، وقد خصصت هذه المساحة كنقطة مرجعية للمقارنة مع مناطق المرجان الأخرى التي تتعرض للضغوط نتيجة الاستخدامات المختلفة. يتم تسجيل عدد من الاختراقات غير القانونية من وقت لآخر لهذه المنطقة من قبل قوارب الصيد والقوارب الزجاجية التي تتواجد بشكل دوري في حدود محطة العلوم البحرية.

شكل 2. مواقع الغوص على طول الساحل الأردني



الباب الثاني: العوامل المؤثرة على الإدارة
بعد التشاور مع كافة أصحاب العلاقة (الملحق الثاني) تبين وجود عوامل تؤثر سلبيا على إدارة المتنزه، بل تعمل أحيانا على إعاقة تطبيق الأنشطة الإدارية فيه بفاعلية، سواءً كانت هذه العوامل داخلية أو خارج حدود المتنزه ومن أهمها:

1.2- الاستثمار السياحي على أرض الشاطئ وحجز مساحة من البحر

إن الناظر إلى الاهتمام السياحي والاستثماري على الشريط الساحلي الصغير نسبيا، ليدرك ما آل إليه الحال في المحمية البحرية التي بقيت منفذا وحيدا لمعظم المستخدمين، وهذا بدوره أدى إلى زيادة حجم الاستخدام من جميع الفئات المستخدمة للساحل والبحر على حد سواء، وعاد بالعبي الإداري الثقيل على إدارة المتنزه.

2.2- الموقع الأمني الحساس بين حدود الدول المجاورة

وهو بدوره حد كثيرا من الأنشطة المحلية أو السياحية، وعمل على تضيق المجال أمام المستخدمين المحليين كصيادي الأسماك مثلا، مما دفع بكل المستخدمين إلى إعادة استخدام منطقة المحمية البحرية التي بدورها لم تعد تستوعب هذا العدد الكبير والضغط الناتج عنه من أنشطة الاستخدام والاستخراج والسياحة، مما أبقى إدارة المحمية على نزاع دائم مع المستخدمين في

محاولة منها لإيجاد التوازن بين الضرورة الأمنية، وحاجة الحماية الخاصة بالمحمية، وضرورة توفير البدائل للمستخدمين، والذي دفعت المحمية البحرية منه الثمن الأكبر أمام كل المصالح الأخرى.

3.2- محدودية الصلاحيات الإدارية لإدارة المحمية

وذلك بسبب الارتباط العضوي بسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وارتباط صنع القرار الإداري بالأجراءات الروتينية المتبعة، والذي قد يسبب في بعض الأحيان ضغطا على إدارة المحمية في ظل غياب الصلاحيات المطلقة للإدارة المكانية المباشرة في المحمية. وقد كان لهذه المحدودية في الصلاحيات دور في إعاقة الاستجابة المباشرة من قبل مستخدمي المحمية والمستثمرين ضمن حدودها أو المخالفين لتشريعاتها، إذ لا بد لإدارة المحمية من الرجوع للإدارات العليا في السلطة، لتقوم هي بدورها بالتنسيق بالإجراء وأحيانا من غير الرجوع لإدارة المحمية، مما يعود في النهاية على إطالة حلقة الاتصال بين صناع القرار والتأخر في اتخاذ بعض الإجراءات التي غالبا ما تكون بحاجة إلى سرعة في التطبيق.

4.2- غياب خطة إدارة الزوار

وهو من أهم ما يعيق الإدارة اليومية في المتنزه، إذ أن معظم الضغوطات على الشاطئ وتباعا على البيئة البحرية ناتجة عن زوار المتنزه الذين لا

يلتزمون بالتشريعات العامة المنظمة للزيارة. بالإضافة إلى أعدادهم المتزايدة التي لا يستوعبها المتنزه خاصة في المواسم كعطلة عيدي الفطر والأضحى وأيام الجمع. وهذا بدوره يزيد من أعباء الإدارة المستمرة في محاولة التحكم بأعداد الزوار والتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن ذلك.

5.2- زيادة الضغط على المتنزه البحري

من قبل الأنشطة المختلفة مقارنةً مع بقية

المنطقة الساحلية

إن الضغط المتزايد على المناطق الواقعة داخل حدود المتنزه دوناً عن سواها من أهم الصعوبات التي تواجه إدارة المتنزه، إذ أن كل ما كان خارج المتنزه من بيئة بحرية متاحة للأنشطة السياحية أو استخدامات السكان المحليين كصيد الأسماك، قد أغلقت إما بسبب الاستثمارات السياحية، أو بسبب إنشاء الميناء الجديد، أو الأبحاث والدراسات (المحطة البحرية) أو أسباب أخرى، ولم يبق أمام جميع مستخدمي الشاطئ سوى المتنزه البحري الأمر الذي أثقل كاهل الإدارة في تحمل التبعات الناتجة عن استخدام يفيض عن القدرة الاحتمالية بأضعاف مضاعفة، وفي ظل الغلاء المعيشي وارتفاع رسوم دخول الشواطئ الخاصة للفنادق وانحسار الشواطئ العامة وكثرة الطلب على استخدام المتنزه أصبح الوضع أكثر صعوبة.

6.2- عدم تفعيل دور لجنة المتنزه البحري

بشكل فاعل

نتج عن عدم التشاور مع لجنة إدارة المتنزه أو اطلاعها على افكار المشاريع والمخططات التي تقوم بها السلطة أو شركة تطوير العقبة في المتنزه البحري أو المناطق المحيطة به الكثير من التأثيرات السلبية على عمل ودور المتنزه في تنفيذ خطته لحماية واستدامة الموارد البحرية والساحلية، وهذا في مضمونه مخالف لبنود نظام المتنزه التي تنص على صلاحيات واسعة للجنة. هذا بالإضافة الى انه كان هناك قرارات تتعلق باقتطاع أراض من المتنزه ومنحها لجهات مختلفة لاقامة مشاريع عليها والتي لها بعض الاضرار البيئية دون الاستئناس برأي اللجنة.

7.2- تبدل الرؤية لدور المتنزه من وقت لآخر

وهو ما أدى ويؤدي إلى إعاقة تنفيذ خطط الإدارة والعمل في المحمية، حيث تغيب أحيانا الرؤية الواضحة المحددة لدور المحمية الرئيسي الذي يتركز في الحفاظ على البيئة البحرية من خلال إدارة النشاطات الاقتصادية المختلفة على اسس مستدامة دون طغيان جانب على آخر.

الباب الثالث: الأهداف والمخرجات



تم استخدام طريقة تحليل نقاط القوة والضعف وفرص التطور والمهددات والذي يرمز له بالـ SWOT ANALYSIS للتوصل إلى أهداف المحمية العامة والعملية، وذلك من خلال جلسيتين تشاوريتين ضمت معظم أصحاب العلاقة كما في الملحق الثاني، بينما يوجد في الملحق الثاني نتائج كل جلسة. ومن أهم ما توصلت إليه الجلسة الحوارية هو توصيف المشكلة التي يعاني منها المتنزه من وجهة نظر أصحاب العلاقة وكانت:

" تضارب المصالح بين كافة مستخدمي المتنزه لأن المتنزه يعتبر موقعا سياحيا ترفيهيا بحريا وحيدا، لكنه وفي الوقت ذاته محمية معرفة بنظام خاص "

وبعد الاتفاق على جملة المشكلة والتي كانت واضحة جلية، قام أصحاب العلاقة بتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والمهددات التي يتصف بها المتنزه وكانت مرتبة كما في الجدول 2.



الجدول رقم 2 نتائج تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات كما بينها أصحاب العلاقة

نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> ● قلة الكوادر/ قلة التدريب (البحث العلمي). ● عدم وجود استقلالية إدارية ومالية. ● عدم تفعيل نظام المخالفات. ● عدم وجود سلطة أمنية فعالة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● كادر محلي مؤهل لكنه غير كاف. ● هيكل تنظيمي معتمد ومهام إدارية واضحة. ● وجود الإدارة في نفس موقع المتنزه. ● وجود بنية تحتية مناسبة (مباني ، سيارات، قوارب، معدات غطس). ● توفر مرافق خدمة للزوار.
<ul style="list-style-type: none"> ● عدم وجود تقسيم واضح لمناطق المتنزه للاستخدامات المختلفة من قبل المستخدمين. 	<ul style="list-style-type: none"> ● أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات المجتمع المدني. ● وجود خطة إعلامية متبعة (نشرة شهرية ، صفحات تواصل اجتماعي).
<ul style="list-style-type: none"> ● ضعف وجود تصريف لمياه الأمطار. 	<ul style="list-style-type: none"> ● المشاركة الفاعلة في برامج التوعية البيئية والمجتمعية والمبادرات المختلفة في ما يخص حماية البيئة والساحل.
<ul style="list-style-type: none"> ● عدم وجود تدريب متقدم بالأمر المتعلقة بالأمن والسلامة العامة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة بموجبه.
<ul style="list-style-type: none"> ● عدم وجود إحصائيات وبيانات تتعلق بأعداد الزوار. ● عدم وجود شواطئ معتمدة دولياً. ● عدم وجود خطة طوارئ. 	<ul style="list-style-type: none"> ● صلاحيات الضابطة العدلية لموظفي المتنزه. ● وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار.
<ul style="list-style-type: none"> ● سهولة الوصول إلى المتنزه. ● غياب الرقابة ونقص البحث العلمي. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود مخطط لاستعمالات المتنزه Zoning ● وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمنتزه.
<ul style="list-style-type: none"> ● انتقال الموظفين المؤهلين إلى المديرية المركزية في السلطة. ● قصر طول الساحل الأردني. 	<ul style="list-style-type: none"> ● جزء من منظومة مشاريع وبرامج دولية (USAID, UNDP) ● تنوع حيوي مميز ● نقطة جذب سياحي وترفيهية كونه المنفذ الوحيد البحري في المملكة.
المهددات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> ● إخضاع المتنزه لنظام الخدمة المدنية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● فرصة لشمول كافة المستخدمين الحقيقيين في لجنة إدارة المتنزه وخصوصاً جمعية مراكز الغوص، وجمعية القوارب الزجاجية.
<ul style="list-style-type: none"> ● ضعف التشريعات والأنظمة الناظمة لعمل المتنزه البحري. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود عدد من المشاريع الدولية القائمة مع المتنزه حالياً يمكن استغلالها في تنفيذ الكثير من المشاريع المشتركة مع مستخدمي المتنزه لتذليل المشكلات التي تواجههم وأيضاً في زيادة التواصل والتنسيق المشترك.
<ul style="list-style-type: none"> ● تزايد أعداد الزوار بما لا يتناسب مع مساحة وامكانيات المتنزه. 	<ul style="list-style-type: none"> ● هناك فرص تمويل متاحة يمكن تحفيز وتوجيه المستخدمين الرئيسيين لإستغلالها للتعويض عن النقص الحاصل في المكتسبات لديهم نتيجة ظهور أنشطة مشابهه وأخرى مؤثرة.
<ul style="list-style-type: none"> ● ازدياد عدد مراكز الغوص والقوارب الزجاجية وقوارب الصيد. 	<ul style="list-style-type: none"> ● استغلال وجود توجه شعبي للمطالبة بعدم تخصيص وإغلاق الشواطئ العامة وذلك لمنع تخصيص أو

<ul style="list-style-type: none"> ● عدم الوعي الكافي من المجتمع بأهمية البيئة البحرية وضرورة المحافظة عليها. ● مركزية الإدارة للمتنزه من قبل السلطة. ● الاستثمارات السياحية بأنواعها. 	<ul style="list-style-type: none"> ● إغلاق شواطئ ضمن المتنزه البحري مستقبلاً. ● تفعيل الفرص (تمويل) منتجات رفيقة بالبيئة، التوعيات (تدمير المرجان). ● ترويج سياحي. ● الاستفادة من مخرجات المشاريع القائمة (البحث العلمي).
<ul style="list-style-type: none"> ● تعدد الجهات المستخدمة والمستفيدة مع ضعف التنسيق فيما بينها. ● الأوضاع السياسية المحيطة (الربيع العربي). ● عدم تطبيق نظام المخالفات من الجهات المعنية. ● التلوث الناتج من البواخر. ● الكوارث الطبيعية. ● التغير المناخي. ● ضعف دور الإعلام. ● تغير السياسات بتغير الإدارات في السلطة. ● قرب ميناء الركاب الجديد. 	

- ممثل عن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (إحدى المديریات المعنية).
- جمعية القوارب الزجاجية.
- الجهات الأمنية (الشرطة البيئية، البحرية الملكية)
- أي جهات أخرى تراها الإدارة المعنية (كقطاع السياحة أو الاستثمار).

2. تقديم مقترح مشروع متكامل لتطوير إدارة المتنزه ووضع على منظومة المحميات الطبيعية ضمن قانون المحميات.
3. تطوير خطة إدارة شاطئية متكاملة تثبت حدود الشواطئ العامة والمتنزه البحري وأماكن الاستخدام والاستثمار.

وبعد النظر إلى هذه العوامل مجتمعة، تم وضعها في مصفوفة صياغة الأهداف للوصول إلى الأهداف العملية الدقيقة التي ستعالج من المهددات ونقاط الضعف في ظل الفرص ونقاط القوة. ويوضح الملحق (3) تلك المصفوفة واستراتيجيات التصرف فيها.

ومن التحليل يتبين أن هناك ثلاثة استراتيجيات يجب أن تتبعها إدارة المتنزه هي كالاتي:

الاستراتيجية الاستباقية (وفيها ستة أهداف عملية):

1. تأسيس لجنة توجيهية لإدارة المتنزه يرأسها مدير المتنزه، وتضم الشركاء جميعاً:

- جمعية الغواصين.
- جمعية صيادي الأسماك

الاستراتيجية الدفاعية وفيها أربع أهداف عملية:

1. تفعيل النظام الخاص بالمتنزه ضمن التعاون التكاملي مع كافة الشركاء كل في تخصصه ومجاله.
2. مراجعة وتحديث خطة تقسيم المتنزه لتلبي أهداف الحماية وبالتوافق مع مصالح المستخدمين.
3. مراجعة خطة التوعية لتتضمن برامج أكثر تنوعاً ولتشمل شريحة أوسع من مستخدمي الشاطئ والمنتزه.
4. تطوير برامج اتصال وتواصل ممنهج مع كافة المعنيين المؤثرين والمتأثرين بإدارة المتنزه البحري.

وفيما يأتي تفصيل لكل هدف عملي، مع مخرجاته وخطة العمل على خمس سنوات

4. تطوير خطة إدارة الزوار والنشاطات السياحية في متنزه العقبة البحري.

5. تطوير خطة أعمال تجارية للمتنزه.
6. برنامج مراقبة بيئية مبني على احتياجات المتنزه البحري يستخدم لتوجيه الأنشطة الإدارية في المتنزه.

الاستراتيجية العلاجية وفيها هدفين عمليين:

1. تفعيل النظام الإداري للمتنزه في ظل الاستقلالية الإدارية والمالية وضمن إطار خطة إدارية متكاملة يتم تحديثها بشكل دوري لاستيعاب أية تغيرات تطرأ.
2. إدراج متنزه العقبة البحري على قائمة الشواطئ المعتمدة عالمياً (كمبادرة العلم الأزرق).



الباب الرابع : خطة العمل الخمسية (المقترحة)

الهدف العام:

” إدارة متنزه العقبة بطريقة متكاملة تعنى بحماية التنوع البحري المميز، وتوفير الاستخدام المستدام لجميع اصحاب العلاقة ومستخدمي النشاط بطريقة تشاكرية تحد من نزاع المصالح وتعزيز نظام الإدارة المعروف للمتنزه).
وينبثق من الهدف العام اثني عشر هدفا عمليا مفصلة في جدول خطة العمل أدناه.

الهدف العام

” إدارة متنزه العقبة بطريقة تكاملية تعنى بحماية التنوع البحري المميز، وتوفير الاستخدام المستدام لجميع اصحاب العلاقة ومستخدمي النشاط؛ بطريقة تشاكرية تحد من نزاع المصالح وتعزيز نظام الإدارة المعروف للمتنزه)
الاستراتيجية الاستراتيجية الاستباقية

1. الهدف العملي الأول: تأسيس لجنة توجيهية لإدارة المتنزه يرأسها مدير المتنزه، وتضم الشركاء جميعا

المخرج 1.1 لجنة إدارة فاعلة لمتنزه العقبة البحري

الأنشطة

وقت التنفيذ المقترح					المستشار	المعنى بالتنفيذ	النشاط
2018	2017	2016	2015	2014			
						المستشار المستطاة/ مستشار خارجي	
						مستشار المتنزه	1.1.1- تحليل أصحاب العلاقة

وقت التنفيذ المقترح						المستشار	المعني بالتنفيذ	
2018	2017	2016	2015	2014				
						أصحاب العلاقة	مدير المتنزه	2.1.2- وضع مقترح محدث للنظام يستهدف إدراره تحت قانون المحميات
						السلطة/ مستشار قانوني	مدير المتنزه	3.1.2- مخاطبة وزارة البيئة ومجلس رئاسة الوزراء لاعتماد النظام الإداري قانونيا للمتنزه وإدراره مع قانون المحميات الطبيعية.. مؤشر التنفيذ:
							مدير المتنزه	كتاب رئاسة الوزراء باعتماد نظام المتنزه العقبة البحري وإدراره ضمن قانون المحميات
المخرج 2.2- برنامج بناء قدرات موجه لموظفي المتنزه ويستهدف الشركاء والأنشطة								
							المستشار	
							مستشار خارجي / السلطة	1.2.2- تحليل الاحتياجات التدريبية لكافة موظفي المتنزه ، وتحليل الاحتياجات التدريبية لأصحاب العلاقة.
							مستشار خارجي / السلطة	2.2.2- الخروج بخطة تدريبية مفصلة تتضمن مواضيع التدريب، وطرقه، والنتائج المتوقعة منه، والكلفة المالية
						السلطة	مدير المتنزه	3.2.2- تنفيذ برنامج التدريب

بالتدريب مع مقدم التدريب	مستدير المتنتزه
مؤشر التنفيذ:	
1- خطة التدريب معدة وقابلة للتنفيذ في بداية 2015	
2- تقرير فاعلية برنامج التدريب في الربع الأول (شهر 3) من 2016.	

3. الهدف العملي الثالث: تطوير خطة إدارة نشاطية متكاملة تثبت حدود الشواطئ العام والمنتزه البحري وأماكن الاستخدام والاستثمار (يتطلب هذا الهدف العمل بتكاملية مع كافة المخططين وأصحاب العلاقة في منطقة العقبة)

المخرج 1.3- حدود المنتزه معرفة على الشاطئ والبحر

الأنشطة

الأنشاط	المستشار	المعني بالتنفيذ	وقت التنفيذ المقترح				
			2018	2017	2016	2015	2014
1.1.3- تعريف حدود المنتزه وتهيئتها رسميا	المستشار / مستشار خارجي	مستدير المنتزه / الفريق					
2.1.3- تحديد الحدود الأرضية بعلامات واضحة مستوحاة من طبيعة المنطقة	مستشار / السلطة	مستدير المنتزه / الفريق					
3.1.3- إصدار خريطة أرضية واضحة BASEMAP توضيح معالم المنتزه وحدوده	السلطة	مستدير المنتزه					

2018	2017	2016	2015	2014		بالتنفيذ	
					مدير المتنزه/ السلطة	مستشار متخصص	1.1.5- دراسة تحليلية للمدخلات والمخرجات المالية في المتنزه.
					مدير المتنزه/ لجنة الإدارة	مستشار سياحة	2.1.5- صياغة خطة الأعمال التجارية بما لا يتعارض مع أهداف المتنزه
					الفريق المعني		3.1.5- تطبيق الخطة
					مستشار متخصص		4.1.5- تقييم الاثر المالي الذي أحدثته الخطة مؤشرات التنفيذ وثيقة الخطة جاهزة في نهاية شهر 9 / 2016

6. الهدف العملي السادس: برنامج مراقبة بيئة مبنى على احتياجات المتنزه البحري يستخدم لتوجيه الأنشطة الإدارية في المتنزه							
المخرج 1.6- اتفاقية التعاون مع محطة العلوم البحرية محدثة لخدمة أهداف إدارة المتنزه							
الأنشطة							
النشاط							
وقت التنفيذ المقترح							
2018	2017	2016	2015	2014	المستشار	المعني بالتنفيذ	
						مدير المتنزه/ مختص	1.1.6- مراجعة الاتفاقية مع محطة العلوم البحرية للكون موجهة لأغراض إدارة المتنزه.

السلطة	وقت التنفيذ المقترح					المستشار	المعنى	النشاط
	2018	2017	2016	2015	2014			
						مدير المتنزه/ الفرع الموقعي	مستشار متخصص	1-2.6- منظومة من برنامج الدراسات الأولية لتكون ركيزة لبرنامج المراقبة بعد ذلك ويقترح خمسة برامج رئيسية: - دراسة أولية محدثة لأنواع المرجان في المتنزه و أماكن توزيها. - دراسة أولية محدثة للأعشاب البحرية و أماكن توزيها. - دراسة أولية محدثة لأنواع الأسماك وكمياتها و أماكن توزيها. - دراسة ل نوعية المياه. - دراسة للطيور البحرية في المتنزه و النشاط.
						الفرع المعني	مستشار متخصص	2-2.6- وضع برنامج مراقبة رئيسية مبنية على أنواع مؤثرة على سلامة النظام البيئي البحري. ويتم اختيار نوعية الدراسة و معاييرها من قبل خبير متخصص في كل مجال.
						الفرع المعني /	مستشار متخصص	3-2.6- تنفيذ برامج المراقبة وكتابة تقاريرها وتوصياتها

المخرج 2.6- برنامج دراسات أولية يستهدف منطقة متنزه العقبة البحري سواء للنشاط أو للبحر.
(يوصى هنا وبشدة بضرورة تعيين باحث بيئي في الموقع (ضمن كادر المتنزه) من أصحاب التخصصات البحرية ليتابع مع كافة المستشارين برامج
الدراسات و الأبحاث و يقوم بتنسيق نتائجها ودمجها في التخطيط
الأنشطة

		وقت التنفيذ المقترح					المستشار	المعنى	المتنزه
		2018	2017	2016	2015	2014	بالتنفيذ	المتنزه	
							مدير المتنزه/ السلطة	مؤشر التنفيذ: اللجنة بأعضائها مدرجين على نظام المتنزه الخاص المعتمد لدى السلطة في منتصف عام 2014	
							مدير المتنزه/ السلطة	10. الهدف العملي العاشر: مراجعة وتحديث خطة تقسيم المتنزه لتلبي أهداف الحماية وبالتوافق مع مصالح المستخدمين المخروج 1.10- خطة تقسيم محدثة ومعدة بطريقة علمية مبنية على نتائج الدراسات والأبحاث واهتمامات المستخدمين.	
							مدير المتنزه/ السلطة	الأنشطة	
							مدير المتنزه/ السلطة	النشاط	
							مدير المتنزه/ المختص	1.1.10- مراجعة خطة التقسيم الحالية وأنماط وأماكن الاستخدام والأهمية الحيوية.	
							مدير المتنزه/ وكيل أصحاب العلاقة	2.1.10- ورشة عمل مع كافة أصحاب العلاقة لتحديد أماكن الاستخدام بطريقة مستدامة تضمن تنوع الحيوي البحري.	
							مدير المتنزه/ السلطة	3.1.10- صياغة المسودة الأولى من خطة التقسيم باستخدام التقنيات الحديثة في التقسيمات الإدارية مثل نظم المعلومات الجغرافية.	
							مدير المتنزه/ السلطة	4.1.10- عرض خطة التقسيم للمناقشة والاستشارة على اللجنة الإدارية والمعنيين من خارجها.	
							مدير المتنزه	5.1.10- اعتماد الخطة رسمياً كوثيقة استخدام أراضي المتنزه.	
							مدير المتنزه	مؤشرات التنفيذ: خطة التقسيم معتمدة وجاهزة للتطبيق في شهر 8/2015	

1.1 الهدف العملي الحادي عشر: مراجعة خطة التوعية لتضم برامج اكثر تنوعا ولتشمل شريحة أوسع من مستخدمي الشاطئ والمنتزه.

المخرج 1.11- خطة توعية موجهة للفئات المستهدفة من مستخدمي الشاطئ وأصحاب العلاقة

الأنشطة

وقت التنفيذ المقترح					المستشار	المعنى	النشاط
2018	2017	2016	2015	2014			
					مسؤول	مستشار	1.1.1.1- مراجعة خطة التوعية الحالية من حيث الأثر و الفئات المستهدفة.
					التوعية	مختص	2.1.1.1- عمل دراسة قياس الوعي للخروج بمشرات قابلة للقياس بعد تطبيق البرنامج التوعوي.
					مسؤول	مستشار	3.1.1.1- تصميم البرنامج بناء للتعامل مع الفجوات المعرفية والمستهدة بالبرنامج وحسب الفئات المستهدفة.
					التوعية	مختص	4.1.1.1- تنفيذ البرنامج.
					مدير المنتزه	مسؤول التوعية	5.1.1.1- قياس أثر البرنامج على الفئات المستهدفة.
					مستشار إحصائي	مسؤول التوعية	6.1.1.1- مراجعة الخطة وتحليل الفجوات إن وجدت لتصميم الخطة الجديدة.
							مؤشرات التنفيذ: تقرير الدراسة جاهز في نهاية عام 2014. تقرير أثر برنامج التوعية على الفئات المستهدفة جاهز منتصف 2017.

1.2 الهدف العملي الثاني عشر: تطوير برامج اتصال وتواصل منتهج مع كافة المعنيين والمؤثرين والمتأثرين بإدارة المنتزه البحري.

المخرج 1.12- خطة اتصال منتهجة مع الفئات المستهدفة.

الأنشطة

وقت التنفيذ المقترح

المستشار

المعنى

النشاط

2018	2017	2016	2015	2014	بالنفذ	الفريق	ميسر / مدير المتنزه	
								1.1.12- تقييم البرنامج القديم وتعريف الفجوات (إن وجدت)
								2.1.12- تحليل أصحاب العلاقة المعنيين بالمتنزه وتحديد طرق التعاون معهم للوصول إلى النقطة المرجعية قبل تطبيق البرنامج.
								3.1.12- تصميم برنامج اتصال مختلفة للنقات المستهدفة كل حسب اهتمامه.
								4.1.12- إنشاء وحدة في الهيكل الإداري للمتنزه تعنى بتطبيق برنامج الاتصال والتواصل.
								5.1.12- البدء بتطبيق البرنامج.
								6.1.12- قياس فاعلية البرنامج بالرجوع إلى النقطة المرجعية في النشاط 2.1.12.
								مؤشرات التنفيذ: وثيقة تحليل أصحاب العلاقة مع نهاية عام 2014 تقرير فاعلية برنامج الاتصال في نهاية 2018.

الملحق الأول

قائمة بأصناف وأجناس الأحياء البحرية التي وجدت في المياه الأردنية طبقا لدراسة المملكة (JORDAN COUNTRY STUDY) للتنوع الحيوي (HATOUGH-BOURAN, 1998).

عدد الأصناف	عدد الأجناس	المجموعة
58	54	1. اللحميات
25	19	2. الاسفنجيات-المساميات
237	101	3. اللواسع
24	21	أ. هدریات
3	3	ب. الكاسيات
219	77	ج. الزهريات
158	51	ج1. المرجان الصلب
52	26	ج2. غيرها
242	129	4. الديدان
645	300	5. الرخويات
479	207	أ. بطنقدميات
17	8	ب. عديدات الأرجل
162	82	ج. ذات المصراعين
2	2	د. الرأسقدميات
2	1	هـ. الزورققدميات
37	34	6. الحلقيات/الديدان الحلقية
1202	131	7. القشريات
125	82	8. الجلدشوكيات
21	17	أ. نجم البحر
29	16	ب. الثعابينيات
29	25	ج. قنفذ البحر
32	11	د. خيار البحر
14	13	هـ. الزنبقيات
20	12	9. الذيلحبيليات

4	2	10. شوكية الفم
161	118	11. الأسماك
18	18	12. البكتيريا
4	4	13. الطحالب الخضراء المزرقية
16	13	14. الطحالب الخضراء
19	16	15. الطحالب البنية
153	55	16. الطحالب الخضراء المصفرة
50	10	17. الطحالب الثانية
32	2	18. الطحالب الحمراء
3	2	19. Anthophyta

تقرير جلسة الحوار الأولى لتحضير الخطة الإدارية لمنتزه العقبة البحري 2013/03/12

مقدمة

وقد حضر الجلسة الحوارية ممثلون عن جميع الفئات المستهدفة بدءاً بإدارة المنتزه البحري، وممثلون من سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، ومحطة العلوم البحرية، وجمعية القوارب الزجاجية، وفندق راديسون بلو تالابي، والجمعية الملكية لحماية الحياة البحرية، والقوة البحرية الملكية، والإدارة الملكية لحماية البيئة، وجمعية فنادق العقبة، ومختبرات ابن حيان، ومرصد طيور العقبة، ومدير مشروع حماية البيئة الساحلية، وفي الملحق الأول في نهاية هذا التقرير أسماء المشاركين وعناوينهم.

قدم الميسر (المستشار من الجمعية الملكية لحماية الطبيعة) عرضاً عن تطور النظرة في إدارة المحميات وذلك تمهيداً لما سيأتي بعده وأكد على أن إدارة المحميات في العهد الحديث أصبحت تنظر إلى الاستخدام البشري كجزء من الأنشطة الطبيعية، بل وأصبحت تشجع أنشطة الاستخدام المستدامة والارتباط الثقافي الاجتماعي بالموقع والمحافظة عليه وعلى تراثه الطبيعي والثقافي.

ثم تناول الميسر اعتبارات أصحاب العلاقة المختلفين في إدارة المنتزه فكانت كالاتي:

1- جمعية العقبة للغوص

قدم ممثل الجمعية ما يعني الغواصين وممارسي رياضة الغطس في إدارة الموقع، ودعى إلى تضافر الجهود في

يعد منتزه العقبة البحري المحمية البحرية الوحيدة في الأردن والتي أنشأت عام 1997 لحماية النظام البحري المميز لخليج العقبة وشعابه المرجانية. وقد أعدت خطة الإدارة للمنتزه عام 2000 لتمكين إدارة المنتزه من الحفاظ على معالم المنتزه البحري وبيئاتها البحرية، ولتنظيم استخدامات المنتزه خاصة في مواضيع الأنشطة الترفيهية كالزيارة والغطس، وكذلك صيد الأسماك.

وبعد مضي أعوام من إدارة المنتزه، حان الوقت لتحديث الخطة السابقة واتباع السبل الأحدث في تطوير خطط المحميات البحرية، ومن أهم التوجهات الجديدة في إدارة المحميات هو إشراك أصحاب العلاقة بكافة أطرافهم في عملية التخطيط ومنذ البداية. ولهذا نهجت إدارة المنتزه البحري وبالتعاون مع مشروع حماية البيئة الساحلية والتنوع الحيوي البحري المنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدعم فني من الجمعية الملكية لحماية الطبيعة إلى عقد أول جلسة حوارية مع كافة أصحاب العلاقة المتأثرين أو المؤثرين بإدارة المنتزه البحري بتاريخ 12 آذار 2013 وذلك لاستطلاع آرائهم ومتطلباتهم للاعتبار في الخطة الجديدة.

- مراجعة منطقة المنع في الجهة الجنوبية من المنتزه.
 - إعداد خطة متكاملة لاستخدام الساحل.
 - توفير بدائل عن مناطق المنع.
 - تأمين مسارات القوارب بين المناطق المسموحة بعيدا عن مناطق المنع.
- تم تداول بعض النقاط قبل الانتقال إلى الفئات الأخرى كانت بالتشارك مع معظم الحضور وهي:

- أ- وجود إجراءات سلامة في المنتزه بالتعاون مع الدفاع المدني.
 - ب- إدراج المحمية البحرية على برنامج التوعية الوطني.
 - ج- توثيق نظام المخالفات (نظام الردع والتحفيز للاستفادة منه في إصدار التصاريح).
 - د- تفعيل نظام المراقبة مع الشركاء (الشرطة البيئية، البحرية، استخدام كاميرات).
 - هـ- مراجعة النظام الإداري للمنتزه.
 - و- مراجعة القوانين العامة والتعليمات.
 - ز- خطة لإدارة الكوارث والأزمات.
 - ح- برامج إعادة تأهيل لمواقع الغوص (باستحداث مواقع جديدة، وترك القديمة لأغراض إعادة التأهيل).
 - ط- مراقبة المناطق الأكثر عرضة للتدهور البيئي.
 - ي- منظومة إنذار مبكر.
 - ك- مبادرة العلم الأزرق.
 - ل- التعاون في برنامج البيئة البحرية بين الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية، والمنتزه، والجمعية الملكية لحماية الطبيعة.
- 3- الإدارة الملكية لحماية البيئة (الشرطة البيئية):

استثمار مهنة الغوص استثمارا صحيحا. وأكد على الدور الذي يقوم به الشركاء في حفظ هذه الرياضة وهم : إدارة المنتزه، والجهات الأمنية خصوصا الأمن العسكري، والبحرية، وكانت أهم النقاط التي أثرت من قبل الجمعية:

- مراجعة جميع مواقع الغطس التي تقلصت بسبب الاستثمار لتتخصص في المحمية البحرية، بعد أن كانت واسعة الانتشار على الجهة الجنوبية.
- تأمين الوصول إلى مناطق الغطس من الشواطئ، الأمر الذي يتميز به شاطئ العقبة عن غيره من الشواطئ في العالم، وهو قرب مواقع الغطس من الشاطئ، وهذا بدوره يجلب الإقبال على الغطس لسهولة الوصول، وقلّة التكلفة في مقابل استخدام القوارب لساعات طويلة.
- إشراك الجمعية في صنع القرار ضمن اللجنة الإدارية لمنتزه العقبة البحري.
- تأمين الدعم السنوي لاستدامة الجمعية (من سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة)
- ضرورة الدعوة إلى اجتماع عاجل مع المختصين من سلطة العقبة لمناقشة أبعاد تطوير قطاع الغوص في العقبة بطرق مستدامة.

2- جمعية صيادي ثغر الأردن

- قدم ممثلوا الجمعية اعتبارات الصيادين الملتزمين من أهال العقبة بما يخص صيد الأسماك، وكانت كما يأتي:
- مراجعة خطة تقسيم المناطق للسماح للصيادين بجمع الطعم في منطقة المنتزه.

من أهم النقاط التي أثرت من قبل
الشرطة البيئية:

- وجود مفرزة بيئية داخل المتنزه.
 - تأمين جولات بحرية مشتركة.
 - بناء القدرات في مجال البيئة البحرية.
- وبعد هذه النقاط تم التعرض لمواضيع أخرى شملت:

- أ- تعميم نتائج الدراسات والأبحاث العلمية.
- ب- إعفاء الجمعيات من رسوم المرور داخل المتنزه.
- ت- توفير مرفئ/ مصف آمن للقوارب في وقت الضغط والازدحام.

4- إدارة المتنزه

من أهم النقاط التي أثرت من قبل متنزه العقبة:

- إجراءات رادعة لإدارة النفايات الصلبة على الشاطئ.
- برنامج توعية تجاه النفايات الصلبة على الشاطئ.
- اتفاقية استخدام الأراضي مع الجهات المعنية.
- اتفاقية تعاون بين مراكز الغوص والمتنزه.
- اتفاقية تعاون بين المتنزه وجمعية القوارب الزجاجية.
- المتغيرات على الجهة البرية وتعديل الحدود وتثبيتها.
- دور القطاع الخاص في دعم المتنزه واعتماد مبدأ (الملوث يدفع).
- ترويج المتنزه البحري.
- ترسيم حدود الجانب البحري.
- اسم المتنزه المعتمد (متنزه العقبة البحري) وليس متنزه سلام العقبة.
- اتفاقية تعاون مع الجهات الأمنية.

- اتفاقية تعاون مع جمعية صيادي الأسماك.

- مبادرات ومشاريع ممولة من الجهات المانحة والقطاع الخاص.

5- محطة العلوم البحرية

- برنامج مراقبة نوعية المياه.
- برنامج المراقبة الحيوية: لكل من المغذيات، الأحياء البحرية، الأسماك، المرجان.
- برنامج مراقبة بيئي مشترك للمتنزه.
- نشر المعلومات للعامّة وتوجيه برامج المراقبة لصالح إدارة المحمية.
- المسوحات الجيولوجية.
- التقارير ومشاركتها مع المتنزه.
- نظام الإنذار المبكر.
- إمكانية التعاون مع المحطة بشأن الاستزراع السمكي (من قبل جمعية صيادي ثغر الأردن).

الاستنتاجات

- 1- أجمع الحضور على ضرورة النظر وعلى مستوى الإقليم بإعداد خطة استخدام الساحل تقسم فيه الأولويات ، وتوضح فيه حدود الاستخدام والاستثمار.
- 2- بما يخص المتنزه البحري، ضرورة تشكيل لجنة إدارية تمثل الشركاء تكون بمثابة المستشار للإدارة.
- 3- ضرورة مراعاة مصالح المستفيدين من أبناء العقبة والذين تأثروا بسبب عمليات المنع سواء الأمنية، أو الاستثمارية، أو بسبب أنشطة المتنزه، ويضم هذا ثلاث فئات أساسية هي الغواصين، وأصحاب القوارب، وصيادي السمك، ويدرج هذا

وتوجيه التعاون لدراسات وأبحاث تخدم إدارة المتنزه البيئية، وتجعل منه متنزها مدارا لحماية التنوع الحيوي البحري، وبناء قدرة المتنزه العلمية بتعيين باحث أو أكثر مكلفون بمراقبة النظام الحيوي داخل المتنزه.

المرحلة القادمة

تشكيل لجنة مصغرة من كل أصحاب العلاقة للبدء بصياغة المسودة الأولى لخطة إدارة المتنزه بالطريقة التشاركية. ويوصى بأن يعقد اجتماع سريع مع الفريق في المتنزه لمناقشة الترتيبات الإدارية القادمة وإمكانية تطبيق الخطة الإدارية بالتوجهات الجديدة.

نتائج جلسة العصف الذهني

*جملة المشكلة:

تضارب المصالح كون المتنزه يعتبر موقع سياحي ترفيهي بحري وحيد وهو في نفس الوقت محمية معرفة بنظام خاص.

* التهديدات

- إخضاع المتنزه لنظام الخدمة المدنية.
- ضعف التشريعات والأنظمة الناظمة لعمل المتنزه البحري.
- تزايد أعداد الزوار بما لا يتناسب مع مساحة وامكانيات المتنزه.
- ازدياد عدد مراكز الغوص والقوارب الزجاجية وقوارب الصيد.
- عدم الوعي الكافي من المجتمع بأهمية البيئة البحرية وضرورة المحافظة عليها.

أيضا في الخطة العامة لاستخدام الساحل، والذي يتكامل مع إدارة المتنزه البحري.

4- ضرورة تأمين إجراءات السلامة العامة في المتنزه البحري سواء للزوار أو الغطاسين وغيرهم من المستخدمين، وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة خاصة الدفاع المدني، والبحرية، كما يجب بناء قدرات موظفي المتنزه بهذا الصدد.

5- بما يخص تطبيق القوانين خارج صلاحيات موظفي المتنزه، فإنه من الضروري جدا التعامل التام مع الزملاء في الإدارة الملكية لحماية البيئة (الشرطة البيئية)، وإنشاء مفرزة شرطة بيئية ضمن حدود المتنزه مؤهلة ومجهزة لمساعدة فريق المتنزه بضبط القوانين والتعليمات ضمن حدود المتنزه وفي محيطه، كذلك إيجاد نظام رادع للمخالف، وتوثيق وتسجيل المخالفات التي يرتكبها المستخدمون واستخدامها في تجديد الرخص وغيرها من التصاريح.

6- التعاون الوطني والدولي: كالتعاون مع فريق الجمعية الملكية لحماية الحياة البحرية بموضوع التوعية ضمن أطر مؤسسية واضحة، ودمج مفهوم حماية الحياة البحرية في المناهج وضمن برنامج التوعية الخاص بالجمعية الملكية لحماية الطبيعة على مستوى المملكة. وفي إطار التعاون الدولي، العمل على تسجيل المتنزه ضمن مبادرة العلم الأزرق، أخذين بعين الاعتبار التبعات الإدارية الناتجة عن هذه المبادرة وضرورة الالتزام بما فيها.

7- المراقبة الحيوية والبيئية للتنوع البحري داخل المتنزه: وذلك بتنشيط التعاون القائم بين المتنزه ومحطة العلوم البحرية

الهدف من إنشاء المتنزه وهو " حماية الموارد البحرية من خلال تقديم الخدمات بطريقة مستدامة".

* الفرص:

- إن إعداد خطة إدارة المتنزه البحري تعد فرصة لشمول كافة المستخدمين الحقيقيين في لجنة إدارة المتنزه وخصوصاً جمعية مراكز الغوص، وجمعية القوارب الزجاجية.
- وجود عدد من المشاريع الدولية القائمة مع المتنزه حالياً يمكن استغلالها في تنفيذ الكثير من المشاريع المشتركة مع مستخدمي المتنزه لتذليل المشكلات التي تواجههم وأيضاً في زيادة التواصل والتنسيق المشترك.
- هناك فرص تمويل متاحة يمكن تحفيز وتوجيه المستخدمين الرئيسيين لاستغلالها للتعويض عليهم عن النقص الحاصل في المكتسبات لديهم نتيجة ظهور أنشطة مشابهه وأخرى مؤثرة.
- استغلال وجود توجه شعبي للمطالبة بعدم تخصيص وإغلاق الشواطئ العامة وذلك لمنع تخصيص أو إغلاق شواطئ ضمن المتنزه البحري مستقبلاً.
- تفعيل الفرص (تمويل) منتجات رقيقة بالبنية، التعويضات (قتل المرجان) ترويج سياحي.
- الاستفادة من مخرجات المشاريع القائمة (البحث العلمي).

- مركزية الإدارة للمتنزه من قبل السلطة.
- الإستثمارات السياحية بأنواعها.
- قصر طول الساحل الأردني (نقطة ضعف أيضاً).
- تعدد الجهات المستخدمة والمستفيدة مع ضعف التنسيق فيما بينها.
- الأوضاع السياسية المحيطة بالمنطقة (الربيع العربي).
- عدم تطبيق نظام المخالفات من الجهات المعنية.
- التلوث الناتج من البواخر المارة.
- الكوارث الطبيعية.
- التغير المناخي.
- ضعف دور الإعلام.
- تغير السياسات بتغير الإدارات في السلطة.
- قرب ميناء الركاب الجديد.
- ليس لدى إدارة المتنزه السلطة أو الاستقلالية لاتخاذ القرار حيث أنه بحاجة إلى الرجوع إلى سلطة العقبة للبت في الأمور المتعلقة بالمتنزه والمستخدمين مما سبب وجود خلل في العلاقة ما بين إدارة المتنزه والجهات المستخدمة له، كما إن قلة الكوادر والخبرات التخصصية لها دور في ما ذكر أعلاه.
- نتيجة لعدم توفر الاستقلالية المالية والإدارية وارتباطه عضويًا بالسلطة (ASEZA) ومع تضارب الأنشطة والمصالح بين المستخدمين بعضهم البعض، ومع اعتبارات حماية الموارد الطبيعية ومحدودية المنطقة، وغياب التنسيق بين الجهات المعنية، كل ذلك أدى إلى إشكالات في تحقيق

*نقاط الضعف

- المشاركة في برامج التوعية البيئية والمجتمعية والمبادرات المختلفة في ما يخص حماية البيئة والساحل.
- وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة بموجبه.
- صلاحيات الضابطة العدلية لموظفي المتنزه.
- وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار.
- وجود مخطط لإستعمالات المتنزه Zoning.
- وجود تنسيق وتواصل بشكل مستمر مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمتنزه.
- وجود مظلة تنسيقية لأصحاب العلاقة.
- جزء من منظومة برامج ومشاريع دولية (UNDP, USAID, PERSGA).
- التنوع الحيوي المميز.
- قلة الكوادر/ قلة التدريب (البحث العلمي).
- عدم وجود استقلالية إدارية ومالية.
- عدم تفعيل نظام المخالفات.
- عدم وجود تقسيم واضح لمناطق المتنزه للاستخدامات المختلفة من قبل المستخدمين.
- ضعف وجود تصريف لمياه الأمطار.
- عدم وجود تدريب متقدم بالأمور المتعلقة بالأمن والسلامة العامة.
- عدم وجود إحصائيات وبيانات تتعلق بإعداد الزوار.
- عدم وجود شواطئ معتمدة دولياً.
- عدم وجود خطة طوارئ.
- سهولة الوصول إلى المتنزه.
- نقص في المراقبة البيئية و البحث العلمي.
- انتقال الموظفين المؤهلين إلى المديرية المركزية السلطة.

*نقاط القوة

- وجود بعض الكادر المحلي المؤهل رغم قلة عددهم.
- وجود هيكل تنظيمي معتمد ومهام إدارية.
- وجود الإدارة في نفس موقع المتنزه.
- وجود بنية تحتية وفوقية مناسبة (مباني، سيارات، قوارب، معدات غوص...).
- توفر مرافق خدمية وترفيهية للزوار.
- اعتماد خطة إعلامية (نشرة شهرية، صفحات التواصل الإجتماعي)

الملحق الثالث:

مصفوفة صياغة الأهداف بعد استخراج نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات

استراتيجية استباقية	نقاط القوة	تقييم البيئة الداخلية
الأهداف العملية		تقييم البيئة الخارجية
الفرص		
<p>(1) تأسيس لجنة توجيهية لإدارة المنتزه برأسها مدير المنتزه، وتضم الشركاء جميعاً:</p> <ul style="list-style-type: none"> - جمعية الغواصين. - جمعية صيادي الأسماك - ممثل عن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة - جمعية أصحاب القوارب الزجاجية. - الجهات الأمنية (الشرطة البيئية، البحرية) 	<p>أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات مجتمع مدني</p> <p>وجود لجنة إدارة المنتزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار</p> <p>وجود مظلة تنسيقية تجمع أصحاب العلاقة.</p>	<p>فرصة لشمول كافة المستخدمين الحقيقيين في لجنة إدارة المنتزه وخصوصاً جمعية مراكز الغوص، وجمعية القوارب الزجاجية</p>
<p>(2) تقديم مقترح مشروع متكامل لتطوير إدارة المنتزه ووضعها على منظومة المحميات الطبيعية ضمن قانون المحميات.</p>	<p>جزء من منظومة مشاريع وبرامج دولية (UNDP, USAID)</p> <p>تنوع حيوي مميز</p>	<p>وجود عدد من المشاريع الدولية القائمة مع المنتزه حالياً يمكن استغلالها في تنفيذ الكثير من المشاريع المشتركة مع مستخدمي المنتزه لتنايل المشكلات التي تواجههم وأيضاً في زيادة التواصل والتنسيق المشترك</p>

	<p>وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمنتزه.</p> <p>تنوع جيوي مميز.</p>	<p>هناك فرص تمويل متاحة يمكن تحفيز وتوجيه المستخدمين الرئيسيين لاستغلالها للتعويض عليهم عن النقص الحاصل في المكتسبات لديهم نتيجة ظهور أنشطة مشابهه وأخرى مؤثرة.</p> <p>تفعيل الفرص (تمويل) منتجات رفيقة بالبيئة، التعويضات (قتل المرجان).</p>
<p>(3) تطوير خطة إدارة شاملة متكاملة تثبت حدود الشواطئ العامة والمنتزه البحري وأماكن الاستخدام والاستثمار.</p>	<p>وجود نظام خاص بالمنتزه وتعليمات صادرة بموجبه وجود لجنة لإدارة المنتزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار.</p> <p>وجود مخطط لاستعمالات المنتزه Zoning.</p> <p>وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمنتزه.</p> <p>وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمنتزه.</p> <p>وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمنتزه.</p>	<p>استغلال وجود توجه شعبي للمطالبة بعدم تخصيص وإغلاق الشواطئ العامة وذلك لمنع تخصيص أو إغلاق الشواطئ ضمن المنتزه البحري مستقبلاً.</p>
<p>(4) تطوير خطة إدارة الزوار والنشاطات السياحية في متنزه العقبة البحري.</p> <p>(5) تطوير خطة أعمال تجارية للمنتزه.</p>	<p>التنوع الحيوي.</p> <p>نقطة جذب سياحي وترفيهية كونه الوحيد البحري في المملكة.</p> <p>توفر مرافق خدمة للزوار.</p>	<p>الترويج السياحي</p>
<p>(6) برنامج مراقبة بيئية مبنية على احتياجات المتنزه البحري وبالتعاون مع</p>	<p>كادر محلي مؤهل لكنه غير كاف.</p> <p>هيكل تنظيمي معتمد ومهام إدارية واضحة.</p>	<p>الاستفادة من مخرجات المشاريع القائمة (البحث العلمي)</p>

<p>الشركاء يستخدم لتوجيه الأنشطة الإدارية في المتنز.</p>	<p>وجود الإدارة الموقعية في نفس موقع المتنز. وجود بنية تحتية مناسبة (مباني ، سيارات، قوارب، معدات غطس). صلاحيات الضابطة العدلية لموظفي المتنز. وجود مخطط لاستعمالات المتنز Zoning. تنوع جوي مميز.</p>	<p>تقديم البيئة الداخلية تقديم البيئة الخارجية</p>
<p>استراتيجية علاجية</p>	<p>نقاط الضعف</p>	<p>الفرص</p>
<p>الأهداف العملية</p> <p>(7) تفعيل النظام الإداري للمتنز في ظل الاستقلالية الإدارية والمالية وضمن إطار خطة إدارية متكاملة.</p> <p>الهدف (2) - تسبب تهدف مقترحات المشاريع هذه الحاجات.</p>	<p>عدم وجود استقلالية إدارية ومالية. عدم تفعيل نظام المخالفات. سهولة الوصول إلى المتنز. عدم وجود سلطة أمنية فعالة. عدم وجود تقسيم واضح لمناطق المتنز للاستخدامات المختلفة من قبل المستخدمين. عدم وجود إحصائيات وبيانات تتعلق بإعداد الزوار. عدم وجود خطة طوارئ. قلة الكوادر / قلة التدريب (البحث العلمي). ضعف وجود تصريف لمياه الأمطار. عدم وجود تدريب متقدم بالأمر المتعلقة بالأمن والسلامة العامة.</p>	<p>فرصة لشمول كافة المستخدمين الحقيقيين في لجنة إدارة المتنز وخصوصاً جمعية مراكز الغوص، وجمعية القوارب الزجاجية.</p> <p>وجود عدد من المشاريع الدولية القائمة مع المتنز حالياً يمكن استغلالها في تنفيذ الكثير من المشاريع المشتركة مع مستخدمي المتنز لتتأيل المشكلات التي تواجههم وأيضاً في زيادة التواصل والتنسيق المشترك.</p>

<p>الهدف (3) - ويستهدف إقرار خطة استخدام الشاطئ.</p>	<p>عدم تفعيل نظام المخالفات.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● عدم وجود سلطة أمنية فعالة. ● عدم وجود شواطئ معتمدة دولياً. ● سهولة الوصول إلى المتنزه. ● قصر الساحل الأردني. ● عدم وجود تقسيم واضح لمناطق المتنزه للاستخدامات المختلفة من قبل المستخدمين. 	<p>هناك فرص تمويل متاحة يمكن تحفيز وتوجيه المستخدمين الرئيسيين لاستغلالها للتعبير عن النقص الحاصل في المكتسبات لديهم نتيجة ظهور أنشطة مشابهه وأخرى مؤثرة. تفعيل الفرص (تمويل) منتجات رفيقة بالبيئة، التوعويات (قتل المرجان).</p> <p>استغلال وجود توجه شعبي للمطالبة بعدم تخصيص وإغلاق الشواطئ العامة وذلك لمنع تخصيص أو إغلاق الشواطئ ضمن المتنزه البحري مستقبلاً.</p>
<p>الهدف (4) بضرورة تطوير خطة إدارة زوار مبنية على معلومات صحيحة من نتائج دراسات ميدانية موثوقة.</p>	<p>عدم وجود إحصائيات وبيانات تتعلق بأعداد الزوار</p> <p>عدم وجود تدريب متقدم بالأمور المتعلقة بالسلامة العامة.</p> <p>سهولة الوصول إلى المتنزه</p> <p>غياب الرقابة والبحث العلمي.</p>	<p>الترويج السياحي</p> <p>الاستفادة من مخرجات المشاريع القائمة (البحث العلمي)</p>
<p>الهدف (6)</p>	<p>استراتيجية دفاعية</p>	<p>نقاط القوة</p> <p>تقويم البيئة</p>

الداخلية		تقويم البيئة الخارجية
التحديات		
الأهداف العملية		
الهدف (7)	<p>وجود نظام خاص بالمنتزه وتعليمات صادرة بموجبيه.</p> <p>وجود لجنة لإدارة المنتزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار.</p> <p>وجود مظلة تنسيقية تجمع أصحاب العلاقة.</p> <p>هيكل تنظيمي معتمد ومهام إدارية واضحة.</p>	إخضاع المنتزه لنظام الخدمة المدنية.
الهدف (7)	<p>كادر محلي مؤهل.</p> <p>هيكل تنظيمي معتمد ومهام إدارية واضحة.</p> <p>أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات مجتمع مدني.</p> <p>وجود نظام خاص بالمنتزه وتعليمات صادرة بموجبيه.</p> <p>صلاحيات الضابطة العالبية لموظفي المنتزه.</p> <p>وجود لجنة لإدارة المنتزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار.</p> <p>وجود مخطط لاستعمالات المنتزه Zoning</p> <p>وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمنتزه.</p> <p>● وجود مظلة تنسيقية تجمع أصحاب العلاقة.</p>	ضعف التشريعات والأنظمة الناظمة لعمل المنتزه البحري.
الهدف (4) - تطوير خطة الزوار	<p>توفر مرافق خدمة للزوار</p> <p>صلاحيات الضابطة العالبية لموظفي المنتزه</p>	تزايد أعداد الزوار بما لا يتناسب مع مساحة وإمكانيات المنتزه.

	<p>Zoning وجود مخطط لاستعمالات المنتزه نقطة جذب سياحي وترفيهية كونه الوحيد البحري في المملكة</p>	<p>ازدياد عدد مراكز الغوص والقوارب الزجاجة وقوارب الصيد.</p>
<p>الهدف (3) الهدف (10) -مراجعة وتحديث خطة تقسيم المنتزه لتلبي أهداف الحماية وبالتوافق مع مصالح المستخدمين.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تنوع حيوي مميز. • وجود مظلة تنسيقية تجمع أصحاب العلاقة. • وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمنتزه. • وجود مخطط لاستعمالات المنتزه Zoning • وجود لجنة لإدارة المنتزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار. • صلاحيات الضابطة العالوية لموظفي المنتزه. • وجود نظام خاص بالمنتزه وتعليمات صادرة بموجبه. • أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات مجتمع مدني. 	<p>عدم الوعي الكافي من المجتمع بأهمية البيئة البحرية وضرورة المحافظة عليها.</p>
<p>الهدف (11) -مراجعة خطة التوعية لتشمل شريحة أوسع من مستخدمي الشاطئ والمنتزه.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • المشاركة الفعالة في برامج التوعية البيئية والاجتماعية والمبادرات المختلفة في ما يخص حماية البيئة والساحل. • وجود خطة إعلامية متبعة (نشرة شهرية ، صفحات تواصل اجتماعي). 	<p>مركزية الإدارة للمنتزه من قبل السلطة.</p>
<p>الهدف (7)</p>	<ul style="list-style-type: none"> • كادر محلي مؤهل • هيكل تنظيمي معتمد ومهام إدارية واضحة. • وجود الإدارة الواقعية في نفس موقع المنتزه. • وجود نظام خاص بالمنتزه وتعليمات صادرة بموجبه. 	

	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار. ● وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمنتزه. ● وجود مظلة تنسيقية تجمع أصحاب العلاقة. 	<p>الاستثمارات السياحية بأواعها.</p>
الهدف (3) والهدف (8)	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود نظام خاص بالمنتزه وتعليمات صادرة بموجبه. ● وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار. ● وجود مخطط لاستعمالات المتنزه Zoning. 	<p>تعدد الجهات المستخدمة والمستفيدة مع ضعف التنسيق فيما بينها.</p>
الهدف (1) والهدف (3)	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود الإدارة الموقعية في نفس موقع المتنزه ● أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات مجتمع مدني وحكومي. ● وجود نظام خاص بالمنتزه وتعليمات صادرة بموجبه. ● وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمنتزه. 	<p>الأوضاع السياسية المحيطة (الربيع العربي).</p>
الهدف (1) والهدف (11)	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود مظلة تنسيقية تجمع أصحاب العلاقة. ● المشاركة الفاعلة في برامج التوعية البيئية والمجتمعية والمبادرات المختلفة في ما يخص حماية البيئة والساحل 	
الهدف (9)	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود الإدارة الموقعية في نفس موقع المتنزه. ● أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات مجتمع مدني وحكومي. 	<p>عدم تطبيق نظام المخالفات من الجهات المعنية</p>

	<ul style="list-style-type: none"> • وجود نظام خاص بالمنتزه وتعليمات صادرة بموجبه. • صلاحيات الضابطة العدلية لموظفي المنتزه. • وجود لجنة لإدارة المنتزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار. • وجود مخطط لاستعمالات المنتزه Zoning. 	
الهدف (9)	<ul style="list-style-type: none"> • وجود الإدارة الموقعية في نفس موقع المنتزه. • أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات مجتمع مدني وحكومي. • وجود نظام خاص بالمنتزه وتعليمات صادرة بموجبه. • صلاحيات الضابطة العدلية لموظفي المنتزه. • وجود لجنة لإدارة المنتزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار. • وجود مخطط لاستعمالات المنتزه Zoning. 	التلوث الناتج من البواخر المارة
الهدف (3)- حيث تشمل خطة إدارة الشاطئ بنى المخاطر والكوارث الطبيعية.		الكوارث الطبيعية
الهدف (6)		التغير المناخي
الهدف (12)- تطوير برامج اتصال وتواصل ممنهج مع كافة المعنيين والمؤثرين والمتأثرين بإدارة المنتزه البحري.	<ul style="list-style-type: none"> • وجود خطة إعلامية متبوعة (نشرة شهرية ، صفحات تواصل اجتماعي). • المشاركة الفاعلة في برامج التوعية البيئية والمجتمعية والمبادرات المختلفة في ما يخص حماية البيئة والساحل. 	ضعف دور الإعلام
الهدف (7)	<ul style="list-style-type: none"> • كادر محلي مؤهل لكنه غير كاف. 	تغير السياسات بتغير الإدارات في السلطة

الخطة الإدارية لمتنزه العقبة البحري 2014 – 2018

	<ul style="list-style-type: none"> ● هيكل تنظيمي معتمد ومهام إدارية واضحة. ● وجود الإدارة الموقعية في نفس موقع المتنزه. ● أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات مجتمع مدني و حكومي. ● وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة يمجبه. ● وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار. 	<p>قرب ميناء الركاب الجديد</p>
<p>الهدف (3) - حيث تشمل خطة إدارة الشاطئ الإجراءات التخفيفية لميناء الركاب الجديد.</p>		

وبما أنه قد تم التعامل مع كل المهديات في ظل نقاط القوة، فإنه لا يوجد وحسب التحليل أي استر اتيجية انسحابية يجب على إدارة المتنزه اتباعها.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة عالمية معنية بالتنمية ومنظمة تابعة للأمم المتحدة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الشعوب لبناء حياة أفضل، وهي تعمل في ١٦٦ دولة وتساعدهم في تطوير حلولهم لمواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية، كما تعمل على تطوير القدرات المحلية من خلال موظفيها وشريحة واسعة من الشركاء.



Empowered lives.
Resilient nations.

لمزيد من المعلومات:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ص.ب. ٩٤١٦٣١ - عمان ١١١٩٤ الأردن
شارع اسحاق العدوان
بناية رقم ١٦ - مقابل مركز أمن الشميساني
بريد الكتروني: registry.jo@undp.org
هاتف: +962 6 5100 420
فاكس: +962 6 5100 430

